

سميح شبيب*

المؤتمر العام السادس لحركة "فتح": احتمالات ومخاوف

تحدث هذه المقالة عن المؤتمرات التنظيمية التي عقدتها حركة "فتح" منذ تأسيسها، وهي خمسة مؤتمرات، ثم ترصد الحاجة الملحة إلى عقد المؤتمر السادس الذي تأخر كثيراً منذ آخر مؤتمر للحركة في تونس سنة 1989. غير أن المقالة تركز على المشكلات التنظيمية الداخلية للحركة، والناجمة عن الفترة الزمنية الطويلة نسبياً بين المؤتمر الخامس والمؤتمر السادس العتيد، ولا سيما بعد أن شهدت القضية الفلسطينية تطورات كثيرة، وبعد أن خضع العالم العربي لتغيرات متسارعة، وبعد أن تصاعدت، حتى داخل "فتح" نفسها، ظاهرة "صراع الأجيال"، والتفاوت السياسي والنضالي بين الجيل المؤسس وجيل الاستمرار من جهة، والجيل الذي نشأ في خضم النضال المباشر ضد الاحتلال، وبالتحديد جيل الانتفاضة الأولى الذي ظهر في سنة 1987 فصاعداً. على أن الكاتب يشدد على ضرورة تحول حركة "فتح" من حركة تحرر وطني إلى حزب سياسي.

عقدت "فتح" منذ قيامها، خمسة مؤتمرات عامة، وثلاثة مؤتمرات تأسيسية كان أولها في سنة 1962، في مدينة الكويت، وقد اقتصر حضوره على الرعيل الأول المؤسس، وجرى فيه رسم الأهداف العامة للحركة، وتثبيت الهيكلية التنظيمية، وتحديد المهمات وتوزيعها. وعقد المؤتمر التأسيسي الثاني، في أواخر سنة 1963 في دمشق، وكذلك المؤتمر التأسيسي الثالث الذي عقد في دمشق أيضاً، في أواخر سنة 1964، وقرر إنشاء قوات العاصفة وتحديد تاريخ 1965/1/1 موعداً لانطلاق العمل العسكري.

عقد المؤتمر العام الأول في دمشق في 1967/6/12، بحضور خمسة وثلثين عضواً كممثلين لمختلف الساحات التنظيمية، وكان أبرز قراراته، انتخاب ياسر عرفات ناطقاً رسمياً باسم "فتح"، وتكليفه مع آخرين بناء قواعد عسكرية سرية في الوطن، والتحصين للعمل العسكري الشامل بإنشاء القواعد في دول الطوق. وعقد المؤتمر العام الثاني في منطقة الزبداني في تموز/يوليو 1968، حيث تم انتخاب لجنة مركزية من عشرة أعضاء، وإنشاء المجلس الثوري. وعقد المؤتمر العام الثالث في أيلول/سبتمبر في دمشق سنة 1971، وأقر فيه النظام الداخلي للحركة، ومهمات المجلس الثوري، وتوسيع اللجنة المركزية. وعقد المؤتمر العام الرابع في تموز/يوليو 1980 في دمشق، بحضور خمسمئة عضو كممثلين عن الساحات كافة. وعقد المؤتمر العام الخامس في أيلول/سبتمبر 1989 في مدينة تونس، بحضور ألف عضو، وفيه تم تكليف ياسر عرفات رئاسة الحركة كقائد عام بالتزكية، وتم إقرار السلام كاستراتيجية عامة للحركة، وكذلك تجديد البرنامج السياسي وتثبيته.

وخلال هذه الفترة الطويلة نسبياً (1989 - 2008)، تغيرت أمور كثيرة، وتطورت مفاهيم عديدة، كان لها الأثر الشديد في حركة "فتح" وبيئتها السياسية والتنظيمية على حد سواء. لكن ذلك كله لم ينعكس على بناها العامة، الأمر الذي راكم خلافات داخلية متمادية. ولعل قراءة الأدبيات السياسية ووثائق المؤتمرات الخمسة وقراراتها، من شأنها أن تكشف، بوضوح، عن أن ثمة تطورات سياسية مهمة قد حدثت، وأن متغيرات تنظيمية ترافقت مع تلك التطورات. ولربما تكون أبرز وثيقتين في هذا السياق، هما القرارات السياسية للمؤتمر العام الثالث، والبرنامج السياسي الصادر عن المؤتمرين الرابع والخامس. وترصد هذه الوثائق بمجموعها تطور الفكر السياسي لـ "فتح"، فبعد أن كانت الحركة معتدة بالكفاح المسلح، كطريق وحيد للتحرير، تطورت مفاهيمها نحو إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الوطني، وعاصمتها القدس، من دون تمييز في العقيدة والدين. ومنذ المؤتمر العام الخامس، ما عادت تصفية الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وفكرياً شعاراً مطروحاً، بل أضحت الحديث عن دولة فلسطين وتقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. لقد تطور فكر "فتح" خلال العشرين عاماً الماضية، بسرعة من الرومانسية الثورية إلى الواقعية السياسية، وتكيف مع المتغيرات على الساحتين العربية والدولية، لكن هذا التطور في الفكر السياسي لم يقابله تطور في الهياكل التنظيمية، فسادت الأبوية والزبونية بدلاً من المؤتمرات.

تفاقت الأزمات داخل "فتح"، ووصلت إلى حد الانشقاق والافتتال الداخلي في سنة 1983. لكن الواقعية السياسية التي تمتعت بها قيادة الحركة، علاوة على علاقاتها الدولية والإقليمية، مكنتها من الاستمرار في القيادة، وصولاً إلى إبرام الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي (أوسلو)، وبالتالي الانتقال من الخارج إلى الداخل، وتولي زمام السلطة الفلسطينية، التي تمتعت "فتح" بموقع الحزب الحاكم فيها. وحملت مرحلة ما بعد انتقال المركز القيادي إلى الداخل، متغيرات عدة على الصعيد الفلسطيني عامة، وعلى صعيد "فتح" خاصة، كان أبرزها على مستوى الحركة:

- بروز خلافات جادة بشأن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في سنة 1993، إذ وجد بعض قيادات "فتح" وقواعدها، أن الاتفاق جرى من خلف ظهره، وأنه لا يمثل إلا خسارة فلسطينية، فانتقل قسم إلى الداخل، بينما بقي القسم الآخر في الخارج.

- تلاقت قيادات الخارج بقيادات الداخل، وجرت تفاعلات سريعة، ووجد قادة الداخل، في معظمهم، أن دورهم قد تقلص، في مقابل المواقع المتقدمة التي تبوأها قادة الخارج في الداخل.

- شغلت قيادات "فتح" أغلبية المواقع الأولى والمتقدمة في السلطة، وشكلت العمود الفقري لها، وخصوصاً في الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي والاستخبارات العامة).

- غاب الفكر السياسي عن "فتح"، وغدت السلطة وممارساتها هي الشغل الشاغل لها، وبالتالي ما عادت أساليب الأبوية والزبونية صالحة ومفيدة في مرحلة ما بعد قيام السلطة، إذ سادت صراعات وحزانات سببها التنافس بشأن المواقع والمال والمكاسب.

- ظهرت بوادر الصراع بين من هو مقيم ومن هو عائد، فقد رأى المقيم أنه الأحق في الموقع المتقدم، بينما رأى مناضلو الانتفاضة الأولى وكوادرها، أنهم الأحق في القيادة، وأن قيادة "فتح"، وخصوصاً اللجنة المركزية، أصابتها الشيخوخة والعجز، وأن الواجب يقتضي تنحيها جانباً.

- ظهرت الحزانات والصراعات داخل "فتح"، في إبان "البرايميز" (primaries) ومحاولة انتخاب ممثلي الحركة لقوائم مرشحي المجلس التشريعي. فقد أقر المجلس الثوري لـ "فتح"، في دورة اجتماعاته العادية (2005/11/9)، مبدأ الانتخابات الداخلية الخاصة بالحركة (البرايميز) استعداداً للانتخابات التشريعية، وتم تحديد 2005/11/20 موعداً لها، على أن تجري في أقاليم الوطن كلها (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) في اليوم نفسه. وكان في اعتقاد المجلس الثوري، أن هذه الانتخابات ستكون نعمة للحركة، لكن نتائجها جاءت نقمة لا تزال الحركة تعاني نتائجها، فقد رسبت قيادات منها عضو اللجنة المركزية صخر حبش (أبو نزار)، وفاز شبان جدد بفارق كبير في الأصوات. وانتهت "البرايميز" لتكرس أجواء مشحونة داخل "فتح"، وتخلق أجواء عدائية جديدة فيها ساهمت في خسران الحركة الأكثرية في المجلس التشريعي الثاني، وبالتالي ما عادت هي القوة الأولى ولا القوة الحاسمة أو العمود الفقري في السلطة وم.ت.ف.

تزايدت الأصوات داخل "فتح" وخارجها، القائلة بضرورة عقد مؤتمر عام بعد تسعة عشر عاماً على عقد المؤتمر الخامس، وذلك لمراجعة الحالة التنظيمية برمتها، ولرسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لقيامها مجدداً. لم يختلف أحد داخل "فتح" على ضرورة عقد المؤتمر العام، وشكلت هيئة تحضيرية نشطت في عقد المؤتمرات الفرعية، ووضع الوثائق اللازمة، ومنها الوثيقة السياسية. وقد نجحت اللجنة التحضيرية في عقد معظم المؤتمرات الفرعية لـ "فتح"، لكن برزت خلافات لا تزال قائمة بشأن نقاط عدة، أبرزها:

- مكان عقد المؤتمر: يفضل بعض قادة "فتح" وأعضاء اللجنة التحضيرية عقد المؤتمر في الخارج، لإتاحة فرصة حضوره أمام أعضاء الحركة في الخارج، ويفضلون عقده في القاهرة أو عمان، بينما تفضل قيادات "فتح" في الداخل عقده في إحدى مدن الضفة الغربية، وترشح بيت لحم. وقد أبدت السلطات الإسرائيلية استعدادها لقبول مبدأ دخول أعضاء المؤتمر كلهم، موقتاً إلى الضفة الغربية، وعدم الحيلولة دون حضورهم المؤتمر.

- حصتا الداخل والخارج: لا تزال الاجتهادات والخلافات دائرة ومتداولة بشأن حصة الداخل والخارج في المؤتمر، وتفضل قيادات "فتح" في الداخل، اعتبارها مركز الثقل، وبالتالي إعطاء الداخل الثلثين والثلث للخارج.

- هناك أكثر من وثيقة سياسية متداولة، وهناك بون شاسع في عدد من النقاط، وخصوصاً فيما يتعلق بالتسوية والمفاوضات والموقف من إسرائيل.

لعل من نافل القول إن المؤتمر العام السادس، في حال انعقاده، سيضم في جنباته، أجيالاً متعددة جاءت من مختلف المنابع. فهناك الجيل الأول، الذي جاء من أحزاب قومية ويسارية وإسلامية في العالم العربي، عاشت في الماضي، وقادت العمل في إبان مرحلة التحرر الوطني، وهي قيادات شاخت وأصبحت عاجزة، لكنها لا تزال تتبوأ المركزين الأول والثاني في "فتح". وهناك الجيل الثاني في الحركة، والذي نشأ في كنفها، وترعرع في أحضانها، وتطبع بطباعها في المنافي، وجاء إلى الوطن بعد أوصلو. ثم هناك جيل الانتفاضتين الأولى والثانية.

تعترف أوساط "فتح"، كوادير وناشطين وقادة، على اختلاف مواقعهم، بوجود أزمة بنيوية، وتتفق على أن ثمة أزمة تتمثل بصراع أجيال، وبغياب برنامج يتلاءم مع متغيرات مرحلة ما بعد قيام السلطة، إضافة إلى انتشار الفساد التنظيمي والسياسي والمالي معاً.

ويوجه الجيل الشاب في "فتح"، نقده إلى الهيئة القيادية لا إلى اللجنة المركزية، واصفاً إياها بأن في يدها مفتاح التغيير والتجديد، لكنها لا تستخدمه حفاظاً على ذاتها ومصالحها. ويمكن إيجاز نقد الجيل الشاب بالنقاط التالية: فقدان اللجنة المركزية مشروعيتها، إذ تم انتخابها في سنة 1989؛ تحملها المسؤولية التاريخية عن تراجع الدور القيادي لـ "فتح"، وعن الفشل في تجديد برامج الحركة؛ محاربتها الجيل الشاب في الحركة، والحيلولة دون تبوؤه المكانة التي يستحقها؛ خوفها من مبدأ الانتخابات الحركية، وتشجيعها على الشذمة والأبوية والزبونية. وفي الوقت الذي يوجه الجيل الشاب انتقاداته إلى القيادة، فإن اللجنة المركزية تدافع عن نفسها بحدة واضحة، وتصف تلك الانتقادات بأنها جزء من الحرب الإسرائيلية المعلنة ضد قيادة "فتح"، والتي سقطت ثلث أعضائها شهداء في أتون الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتعزو قيادة "فتح" ما أصاب بنيتها، إلى الصعوبات والضغوطات التي تعرضت لها، وخصوصاً بعد أوصلو.

وأياً تكن الانتقادات وحدتها، فقد باتت أوساط "فتح" كلها، قيادات وكوادير، تعترف بوجود أزمة بنيوية كبيرة وحادة في الحركة، وبأن هناك تراجعاً واضحاً في دورها القيادي، كشفت عنه انتخابات المجلس التشريعي الثانية. وأرجعت أوساط شابة في "فتح" أسباب ذلك إلى غياب "المؤسسة" في الحركة، وما ترتب على غيابها من شلل بعدما قامت اللجنة المركزية باختطاف الشرعية واحتجازها. بات الجميع في "فتح"، قيادات وكوادير، يرى في عقد المؤتمر مخرجاً من الأزمة الراهنة، ذلك بأن عقد المؤتمر يتيح المحاسبة أولاً، وإعادة بنية الحركة بما يتلاءم وطبيعة المرحلة الراهنة ومتطلباتها. لكن الإحساس بضرورة عقد المؤتمر لا يعني بالضرورة النجاح في عقده.

أظهرت المؤتمرات الفرعية في معظم مناطق السلطة الفلسطينية مدى عمق التباين والصراع بين القيادة المركزية في "فتح" وبين القواعد والكوادير، وشكلت أغلبية نتائجها ما يشبه المفاجأة للجنة التحضيرية، كما أسفرت إلى دلالات شديدة الخطورة بالنسبة إلى قيادة "فتح" التي رأت فيها بوادر ولادة "فتح" جديدة، وبوادر انتقال الحركة من مرحلة التجمع والكفاح الوطني إلى مرحلة الحزب، وهذا ما يشكل خطراً جدياً على بنيتها السابقة.

ما عادت "فتح" قادرة على أن تشكل العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لـ "م.ت.ف." ولعل المستجد الأهم في حياة حركة "فتح" ما بعد الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، هو تحويلها إلى ما يشبه حزب السلطة، مع ما حمله ذلك من شهور السلطة ومفاسدها. فالحركة ما عادت هي الأهم حتى لدى قادتها، ذلك بأن مغريات الموقع السلطوي صار هو الأهم، وبالتالي شهدت تفسخات وتراجعات ظهرت في أكثر من موقع. كما أن مهمات التحرر الوطني ما عادت في مقدمة الأولويات، بعدما فرضت أولويات أخرى نفسها بما يتلاءم وموقعها الجديد كسلطة حاكمية. إن ما تراكم خلال الأعوام التسعة عشر الماضية، ومنذ المؤتمر العام السادس، هو أعمق كثيراً من أن يعالجه مؤتمر عام، يجري انتخابات جديدة للجنة المركزية والمجلس الثوري. ولا يمكن تجاوز أزمة "فتح" الداخلية، بإبدال لجنة بأخرى، حتى لو كانت اللجنة الجديدة من الجيل الشاب. إن ما تحتاج إليه "فتح" هو إعادة النظر في بنيتها التنظيمية والسياسية بصورة عامة، على نحو يتيح تحولها إلى حزب سياسي له رؤيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل واضح، وبالتالي إعادة الهيكلة التنظيمية بما يتلاءم مع مهمات الحزب، لا مع مهمات حركة تحرر، بعد أن أضحت السلطة واقعا ميدانياً. إن وسائل العمل التنظيمية السابقة باتت غير صالحة في الواقع الراهن الذي لا يولد حالة من الثنائية والتنافس فحسب، بل أيضاً الصراع في إطار "فتح"، كإطار فضفاض كان قادراً على استيعاب الجميع.

لم تنجح "فتح"، ولا اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام، في أن تضع تصوراً أولياً له، ولم تمتلك الجراءة الأدبية اللازمة للقول إن ثمة مرحلة جديدة باتت تحتاج إلى هيكل تنظيمي - سياسي جديد، بل بقيت الأمور تراوح مكانها، كأن "فتح" لا تزال هي العمود الفقري للكيانية السياسية الفلسطينية، ولمنظمة التحرير الفلسطينية. والواضح أن

هذه الأخيرة ضعفت وتهاكت مؤسساتها ودوائرها ومنظماتها الشعبية، وصارت وسائل "فتح" في قيادتها غير قادرة على انتشار المنظمة مما هي فيه.

كانت "فتح" تشكل العمود الفقري للمنظمة، عندما كانت هذه الأخيرة تتبع نظامي الكوتا والإنابة الثورية، لكن مرحلة ما بعد قيام السلطة، أوجدت نظاماً آخر يقوم على مبدأ الانتخابات المباشرة. ونجح الفلسطينيون في خوض غمار الانتخابات التشريعية بنجاح ونزاهة ومسؤولية عالية، وهم قادرون على ممارسة النهج ذاته في أماكن تجمعاتهم، وحيث تسمح الأحوال بإجرائها، وصار من غير المقبول على الإطلاق ممارسة نظام الكوتا أو الإنابة الثورية. وهناك معطيات جديدة فرضت نفسها على الخريطة السياسية الفلسطينية، منها وجود قوى مؤثرة وكبيرة خارج إطار م.ت.ف.، وهي "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، وبالتالي أصبح شعار الشراكة السياسية وتحديث م.ت.ف.، شعاراً مقبولاً لدى الجميع. وتأسيساً على ذلك، ظهرت بوادر جديدة تشير إلى عناصر ترابط بين عقد المؤتمر العام لـ "فتح"، وبين عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني.

تدرك "فتح" أهمية عقد مؤتمرها العام بالنسبة إلى الخريطة السياسية الفلسطينية عموماً، وكذلك مدى أهميته لاستمرارها وبقائها، ذلك أن بقاء الحال على ما هي عليه سيؤدي إلى مزيد من التآكل في بنيتها، وإلى مزيد من تفتتها وغيابها وضياعها. كما تدرك الحركة تماماً، أن عقد مؤتمرها العام سيحمل في ثناياه تغييرات جوهرية وأساسية، على الصعيدين السياسي والتنظيمي:

- سياسياً: لم تعترف الوثائق السياسية لمؤتمرات "فتح" السابقة بإسرائيل، ذلك بأنها كانت حركة تحرر وطني فلسطيني، غير معنية بالاعتراف بإسرائيل، وبإسقاط فلسطين التاريخية من اعتباراتها السياسية. لكن م.ت.ف. اعترفت بإسرائيل وتفاوضت معها، وتعاطت قيادة "فتح" مع هذه المسألة، بغطاء من المنظمة وباسمها. ويأتي انعقاد مؤتمر "فتح" في زمان ومكان محددين، من الممكن أن يفرضاً عليها الاعتراف بإسرائيل، وبذلك تغدو الحركة حزباً سياسياً أكثر منها حركة تحرر وطني. وبالإضافة إلى مسألة الاعتراف بإسرائيل، هناك أمور سياسية لها صلة بالعلاقة بجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية تحديداً، وباتت تحتاج إلى تحديد أكثر وضوحاً.

- تنظيمياً: إن هيكله "فتح" وأطرها التنظيمية، سبق أن صُممت على أساس كونها حركة تحرر وطني مسلحة، وهي الآن غير ذلك، بل إن بعض قياداتها الأساسية يقف بوضوح ضد استخدام السلاح ووسائل الكفاح المسلح، وبالتالي، لا بد من إحداث تغييرات بنيوية أساسية في النظام الأساسي والهيكل التنظيمي، الأمر الذي سيحول "فتح" إلى حزب سياسي، شأنه شأن الأحزاب الأخرى.

تبدو الخريطة السياسية لحركة "فتح" غير مهيأة الآن لانتقال نوعي من هذا الطراز. وفي حال عقد المؤتمر في المدى المنظور، وقبل انتهاء سنة 2008، كما هو مقرر، فإن المؤشرات والتوقعات تشير بوضوح إلى تفاعلات حادة ستشهدها جلسات المؤتمر، وإلى أن أجنحة غير قليلة الشأن ستغدو خارج الحركة، وقد تعبر عن نفسها بأشكال تنظيمية جديدة. علاوة على ذلك، فإن نتائج المؤتمر، بناء على ما أسفرت عنه المؤتمرات الفرعية، ستحمل وجوهاً شابة جديدة إلى اللجنة المركزية، وقد تشكل هذه الوجوه أكثر من نصف عدد أعضاء اللجنة المركزية، في مقابل خروج وجوه تاريخية طواعية أو بحكم الأصوات الانتخابية.

هنالك تأكيدات، ونوع من الإصرار لدى أوساط "فتح" كلها، على ضرورة عقد المؤتمر العام، لكن معوقات جادة لا تزال تحول دون عقده عملياً، منها ما يتعلق ببنية "فتح" الداخلية، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الإقليمية المحيطة بالحركة. ونظراً إلى حساسية الوضع ومخاطره، بدأت أوساط في "فتح"، وخصوصاً القيادية منها، بمصالحات داخلية، وبالدخول في تسويات تنظيمية قد تفضي إلى عقد المؤتمر العام، وفق اتفاقات مسبقة من شأنها أن تحول دون تفجره من الداخل. لكن ذلك، إن حدث، سيحول دون حسم الأوضاع المتفجرة داخل الحركة، ودون تطور "فتح" بما يتلاءم مع المستجدات القائمة. ■

(*) أستاذ محاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx